البعد البيئي مسار جديد للمؤسسة الاقتصادية نحو التنمية المستدامة

(مع الإشارة إلى تجارب بعض الشركات في الدول المتقدمة)

د.مواعـــي بحـرية

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

Bahriadps29@yahoo.fr

ملخص

لقد فرضت التحديات البيئية التي يعيشها العالم اليوم على المؤسسات الاقتصادية تخطي المفاهيم المنحصرة في الربح وتعظيم الثروة، حيث أصبح لزاما عليها البحث عن التميز في مجال بيئتها بما يحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة، فالحفاظ على البيئة أضحى اليوم من أولوياتها.

يتناول هذا المقال إبراز أهمية التوجهات البيئية للمؤسسة الاقتصادية بما يساهم في انجاح برامج الاستدامة البيئية والتي تعتبر ركيزة خطة التنيمة المستدامة.

الكلمات المفتاحية

المؤسسة– التنمية– البيئة– الاستدامة

Abstract

The world environmental challenges nowadays have forced economic companies to overcome the concepts of profit and wealth. They have to search for excellence in their environment in order to achieve the environmental dimension for sustainable development. Preserving the environment is now one of their priorities. This article examines

This article handles the importance of the economic company's directions towards environmental orientations that contributes to the success of environmental sustainability programs which are the cornerstone of the sustainable development plan.

Key words :

company - Development - Environment – Sustainability

مقدمة

لطالما سعت المؤسسات الاقتصادية باعتبارها مركزا لخلق القيمة إلى تحقيق معدلات عائد مرتفعة لتعظيم ثروة الملاك، وقد أدى سعيها خلف هذا الهدف إلى ضرورة رفع معدلات الإنتاج الأمر الذي نتج عنه تزايد احتياجاتها من الموارد المختلفة (ماء، هواء، تربة، طاقة، خشب، كائنات نباتية وحيوانية ...إلخ) وذلك باختلاف نوع النشاط الممارس (صناعي، زراعي، خدماتي) خاصة في ظل تنامي عدد الصناعات في اقتصاديات العالم.

وفي غمرة انشغالها ببلوغ هذه الاهداف وفي خضم الأحداث الاقتصادية المتسارعة، أغفلت المؤسسات الاقتصادية خطورة زيادة استهلاكها لمختلف الموارد الطبيعية على البيئة، فنمو الصناعات عبر العالم أفرز أضرارا بيئية هددت المجتمعات وثبطت مساعي وجهود تحقيق التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية كطرف مهم ضمن أطراف عديدة القيام بدورها في استرجاع البيئة لعافيتها من خلال مراعاة البعد البيئي للتنمية المستدامة، والانصياع لقوانين البيئة العالمية المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي رسخت مفهوم الاستدامة البيئية وأهميتها من خلال إرساء نظام بيئي متكامل مبني على انتهاج سلوك يكون شعار المؤسسة فيه "المؤسسة صديقة البيئة"

وقد تفطنت المؤسسات في الدول المتقدمة وكانت سباقة للامتثال للقوانين البيئية المحلية المستوحاة من القوانين الدولية وبعد وعي حكومات هذه الدول وإدراكها لأهميتة دور المؤسسة الاقتصادية في حمايتها للبيئة، فرسمت لنفسها مسارات جديدة نحو التنمية المستدامة محورها الرئيسي هو تحقيق استدامة بيئية؛ سيحاول هذا المقال في ثناياه تحديد هذه المسارات وما تتطلبه من طرف المؤسسات لانتهاجها.

استنادا إلى ماسبق، تبلورت اشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية الحفاظ على البيئة، واتخاذ البعد البيئي مسارا نحو التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

لقد كشفت مناقشة قضايا البيئة حقائق عديدة كان من أهمها التلازم بين البيئة والاقتصاد، ومن ثمة التلازم بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، وعيه تبلورت أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

– الوقوف على أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل ما تفرضه التحديات البيئية؛

– التأكيد على أهمية دور المؤسسة الاقتصادية كطرف فاعل وأساسي في الحفاظ على البيئة وحمايتها؛

– معرفة الآليات والمناهج التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق الاستدامة البيئية بما يتفق مع أهداف ومساعي التنمية المستدامة؛

– التأكيد على ضرورة وجود وعي بيئي عالمي لدى أصحاب المؤسسات وأرباب العمل والمستثمرين.

منهج البحث:

من أجل الإجابة عىلى إشكالية هذا البحث وبلوغ أهدافه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التعرض للمفاهيم النظرية المرتبطة بمحاور البحث، ناهيك عن عرض تحليلي لتجارب بعض الشركات في الدول المتقدمة.

هيكل البحث:

بغرض معالجة موضوع البحث والإجابة على إشكاليته المصاغة في السؤال أعلاه، تم تقسيمه إلى مايلي من المحاور:

- التنمية المستدامة، المفهوم، الأبعاد والأهداف
- تحليل البعد البيئي للتنمية المستدامة:
- دور المؤسسة الاقتصادية في الحفاظ على البيئة
- بعض المؤسسات الرائدة في المبادرات البيئية

1/ التنمية المستدامة، المفهوم، الأبعاد والأهداف

1-1 مفهوم التنمية المستدامة: يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لمجموعة من الناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى world wildlife fund تحت مسمى sustainable development لتتم ترجمته إلى العربية بعبارات مختلفة منها التنمية المستدامة، لتنمية القابلة للإدامة، القابلة للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية والمحتملة [1]

[1]: زينب صالح الأشوح، الأطراد والبيئة، دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص: 07.

أ. **توطئة تاريخية لمفهوم التنمية المستدامة:** ولم يتبلور مفهوم التنمية المستدامة إلا حديثا، خلال النصف الثاني من القرن المنصرم وذلك ضمن مسيرة تطور الوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة[1]، والشكل التالي يبين تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات والاتفاقات الدولية:

الشكل (1): المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

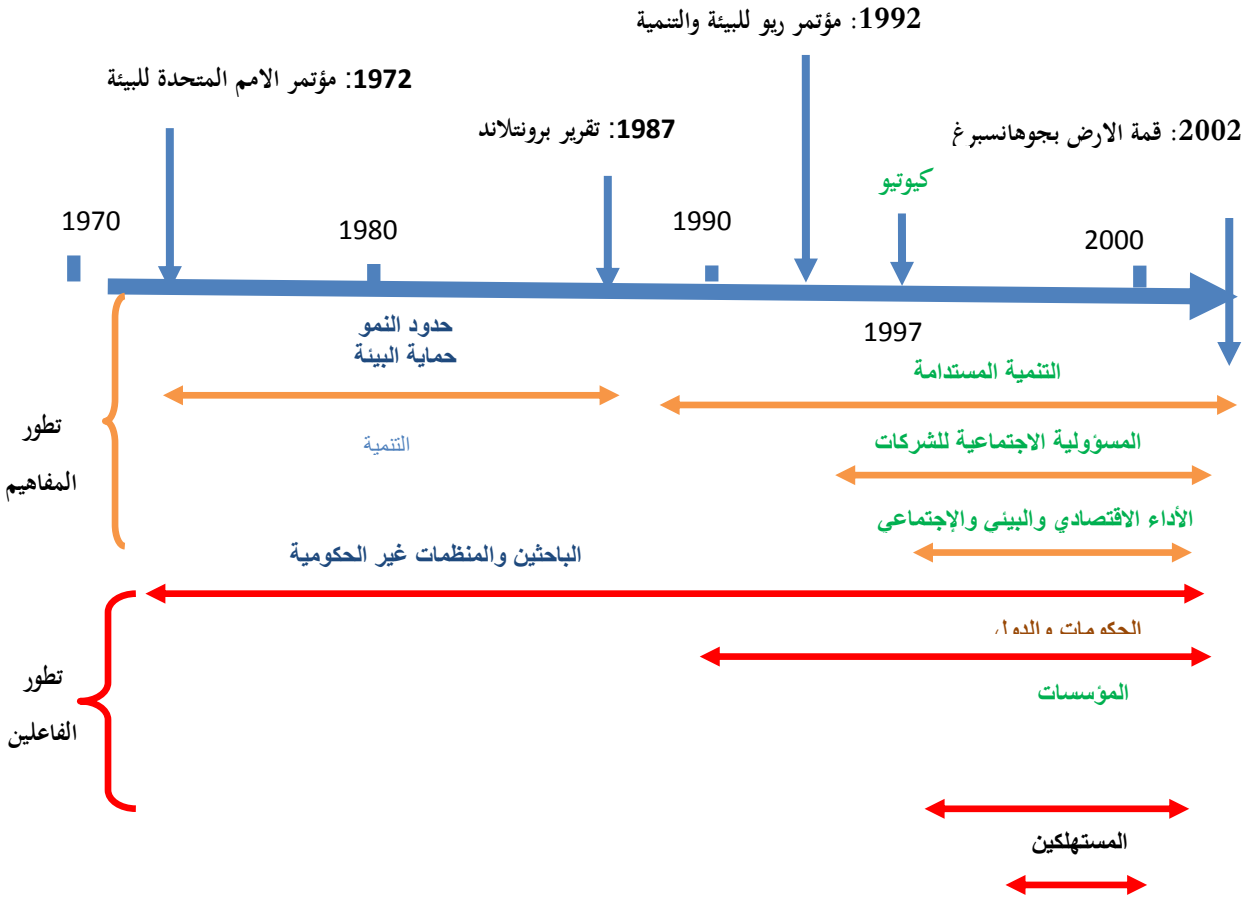

[1]: علي قابوسة وحمزة طيبي ، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع (04)، جانفي 2014، ص: 183.

المصدر: العايب عبد الرحمن، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 20 نقلا عن

Karen DELCHET, Qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, p. 60.

يتضح من خلال هذا الشكل أن مؤتمر قمة الأرض والذي اعتبره اهل الاختصاص لقاءا ناجحا، قد فتح المجال لظهور أطراف فاعلة لم تكن موجودة من قبل، حيث أصبحت المؤسسات معنية كطرف مهم بقضايا التنمية المستدامة وهذا ما سيأتي بيانه في ثنايا هذا البحث.

لم يكن مؤتمر قمة الارض 2002 بجوهانسبرغ أخر المؤتمرات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة ومستجداته، فقد كانت هناك تواريخ هامة منها: قمة كوبنهاغن 2009، قمة الارض ريو +20 سنة 2012 ، مؤتمر باريس 2015، مؤتمر مراكش 2016، مؤتمر بون بألمانيا ماي 2017، حيث ناقشت هذه المؤتمرات واللقاءات العالمية قضايا ركزت في مجملها على تحقيق اقتصاد مستدام من خلال أبعاد التنمية المستدامة والنجاح في الوصول إلى أهدافها المرجوة.

ب. تعريف التنمية المستدامة: لقد اقترح مصطلح التنمية المستدامة عام 1987 من طرف رئيس وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland ضمن تقريره الموسوم بعنوان "مستقبلنا المشترك" و الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، حيث تم اعتبار أن التنمية المستدامة هي قدرة الإنسانية على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حيث يراد بالاحتياجات في هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة فيما بينها ضمن عملية التنمية المستدامة وهي البيئة، الاقتصاد والمجتمع.[1]

[1] :Report of the world commission on environment and development, UNATED Nations, GENERAL ASSEMBLY, 04 August 1987, pp: 11-13.

أما البنك الدولي فعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[1] باعتبار أن نمط الاستدامة هو رأس المال.

وعرفها مؤتمر ريو بإنها "ضرورة إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالإحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة"[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتبر مفهوما ذو ثلاثة أبعاد، بعد اقتصادي، بعد اجتماعي وبعد بيئي، إذ تجتمع هذه الأبعاد بالشكل الذي يتحقق معه التوزيع العادل والمتكافئ للاحتياجات التنموية والبيئية للجلين الحالي والمستقبلي مع الأخذ في الإعتبار أن البيئة هي الاساس وذلك بالنظر إلى أن استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاء الاجيال الحاضرة والمقبلة يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1 أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

أ. أهداف التنمية المستدامة: لقد بدأ رسميا في يناير 2016 نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، هذه الخطة التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، حيث تتمثل هذه الاهداف فيمايلي [3]:

- القضاء على الفقر
- القضاء تماما على الجوع
- الصحة الجيدة والرفاه
- التعليم الجيد
- المساواة بين الجنسين
- المياه النظيفة والنظافة الصحية
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

[1]: عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 ، ص: 23 نقلا عن عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أبريل 2008، ص: 04.

[2]: تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو 1992، المجلد الاول" القرارات التي اتخذها المؤتمر، نيويورك، 1993، ص: 03.

[3]: نادين شاهين بيتار، الحلول المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة للمدن، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، 2016، ص: 22.

- الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية
- الحد من أوجه عدم المساواة
- مدن ومجتمعات محلية ومستدامة
- الاستهلاك والانتاج المسؤولان
- العمل المناخي
- الحياة تحت الماء
- الحياة في البر
- السلام والعدل والمؤسسات القوية
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

ترمي هذه الأهداف الجديدة والتي تنطبق عالميا على الجميع إلى إنهاء الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة وحماية كوكب الأرض ومعالجة تغير المناخ وكفالة تحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب [1]

إن الدول والحكومات ليست ملزمة قانونا بأهداف التنمية المستدامة لكن على الرغم من ذلك فهي مطالبة بوضع أطر وطنية لتحقيقها وذلك بالشكل الذي يلزمها تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، الأمر الذي يستوجب جمع بيانات نوعية ملائمة من حيث التوقيت، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي[2].

ب. أبعاد التنمية المستدامة: لقد تمت الإشارة فيما سبق إلى أن التنمية المستدامة هي مفهوم يتحقق من خلال ثلاثة أبعاد، حيث ورد ذلك في العديد من الادبيات النظرية التي تناولت هذ ا الموضوع مستندة في ذلك على ما جاءت به مختلف التقارير المنبثقة عن المواثيق والمؤتمرات والمعاهدات الدولية التي حملت على عاتقها مسؤولية الحفاظ على رفاهية الاجيال الحاضرة والمقبلة.

وللتنمية المستدامة أبعاد أساسية وأخرى ثانوية بحيث تضم الأولى البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، في حين تضم الثانية البعد التكنولوجي أو ما يسمى بالبعد الإداري والتقني، وهذا مايمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:

[1]: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015، ص: 50.

[2] :http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

الشكل (2): الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة

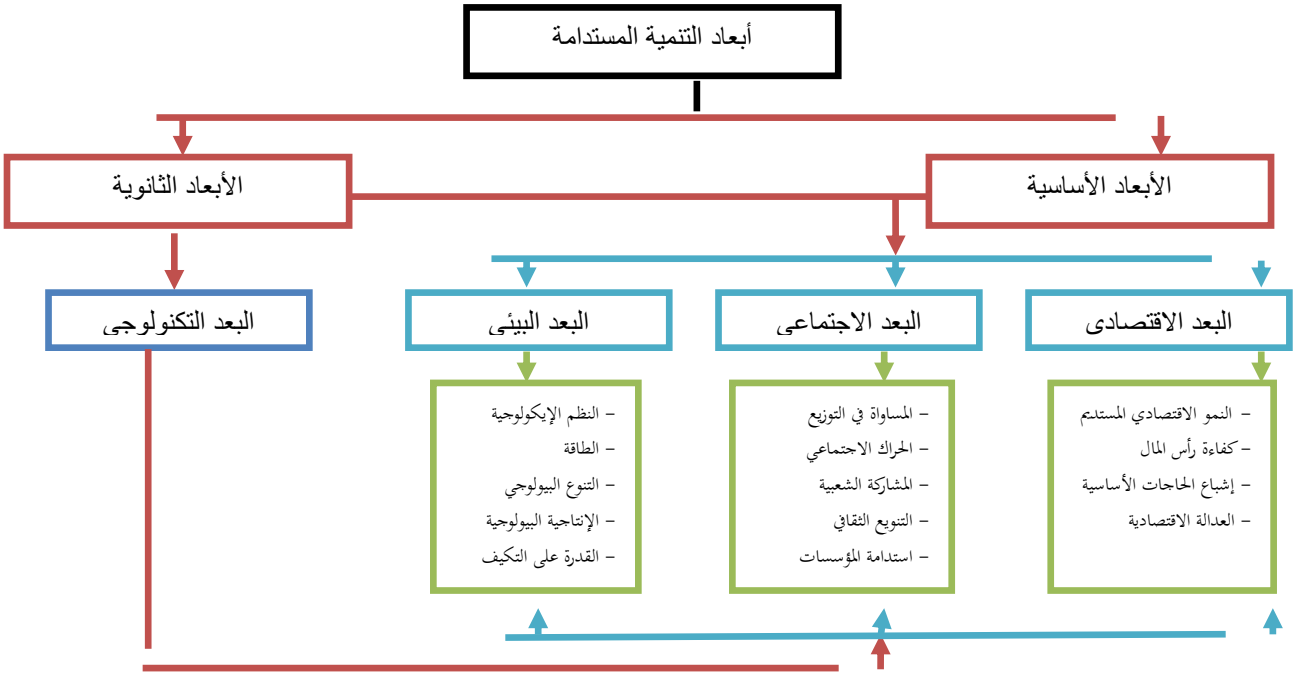

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة في المرجع: العايب عبد الرحمن، مرجع سابق : ص ص: 24، 25، 28.

استنادا إلى الأدبيات التي عالجت موضوع التنمية المستدامة، وكما يوضحه الشكل أعلاه، فإن الترابط والتداخل والتكامل هي من الخصائص البارزة لأبعاد التنمية المستدامة مشكلة بذلك نموذجا تنمويا مستديما.

2/ تحليل البعد البيئي للتنمية المستدامة:

لقد كان من أهم مخرجات مؤتمر قمة الأرض " قمة ريو 1992" إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المستدامة، حيث جاء هذا الإعلان في شكل سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تحدد حقوق

ومسؤوليات الدول؛ ولقد تضمن المبدأ الرابع صراحة بأنه ومن اجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

من هذا المنطلق يمكن القول أن البيئة شكلت ومنذ البداية عنصرا حيويا ضمن مفهوم التنمية المستدامة واعتبرت مطلبا أساسيا لتحقيقها، حيث شهدت معظم إن لم نقل جل التظاهرات واللقاءات التي تم تنظيمها على مرّ السنوات وفي مختلف الدول والتي عنيت بإرساء مفهوم التنمية المستدامة، الاهتمام بالبعد البيئي لها إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أهم الاتفاقيات والمواثيق على مستوى العالم والتي انعقدت في إطار التنمية المستدامة اهتمت دائما بقضايا البيئة واعتبرتها محورّا أساسيا ضمن نقاشاتها،

إن الاعتبارات البيئية كانت دائما محور نقاش، بالأخص في الندوات الثلاث ستوكهولم 1972، ريو 1992 (قمة الأرض) وجوهانسبورغ 2002، حيث رسخت هذه الندوات مفهوم جديد للتنمية يرتكز على الاهتمام أكثر بالاعتبارات البيئية عند وضع السياسات الاقتصادية وذلك من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام.[1]

2-1 تعريف البعد البيئي للتنمية المستدامة: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجانب البيئي لها، والذي يحرص على أن لا تحمل الأجيال القادمة عبئ إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحاضرة. [2] كما يراعي البعد البيئي للتنمية المستدامة زيادة فرص الأجيال القادمة في المحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية. [3]

وعلية، يتطلب تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة مايلي [4]:

---

[1]: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، المنهل، 2013، ص: 83. كتاب الكتروني متوفر على الموقع:
http//:books.google.ddz/books?isl=48TQQAAQBAJ

[2]: أسامة صادق طيب وآخرون، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والامول، سلسلة إصدارات " نحو مجتمع المعرفة"، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، الإصدار الحادي عشر، 2006، ص: 22.

[3]: عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم، العناصر و الأبعاد، مجلة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، العراق، العدد 67، 2015، ص: 346.

[4]: مرجع وموضوع نفسهما

– المحافظة على الأ راضي الزراعية من التوسع العمراني، التصحر والإنجراف ، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات؛

– المحافظة على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة بما يضمن إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية؛

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي ، وزيادة مستوى سطح البحر وزيادة الأشعة فوق البنفسجية.

وفي هذا الصدد فقد ظهر البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل ملحوظ وبارز باعتبار أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية حيث اعتبرت الاستدامة البيئية ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية لما بعد 2015 وهو الأمر الذي يوجب ضرورة وضع جملة من الضوابط التي تضمن عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية .وتتضمن هذه الضوابط ما يلي[1]:

–المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء)

–المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي

– ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية خاصة الموارد النباتية والحيوانية بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

2-2 عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة: تعتبر البيئة مجموعة العناصر الحيوية المحيطة بالإنسان والتي تشمل المياه، الأرض، الهواء، وعناصر البيئة الحيوانية وعناصر البيئة النباتية[2] إذ يلاحظ أن هذه العناصر وردت منفصلة أو مجتمعة في الاتفاقات التي تمت الإشارة إليها في الجدول رقم (01)، والبيئة كنظام حيوي تتفاعل مع بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية، وفي مقابل ذلك تتأثر البيئة بالأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في العناصر البيئية السابقة حيث ينتج عن هذه

[1]: جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص: 72.

[2]: أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، الأطار المعرفي والتقييم المحاسبي، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007، ص: 05.

التغيرات مجموعة من التأثيرات البيئية الخطيرة التي تؤدي إلى انخفاض كفاءة وإنتاجية عناصر التنوع البيولوجي والإحيائي. [1]

ولذلك فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية المتمثلة في عناصر البيئة السابقة الذكر والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء عملية التنمية [2] (الأنشطة الزراعية، الصناعية والخدمية)؛ وقد حدد برنامج الأمم المتحدّة للبيئة UNEP من خلال التقرير السنوي الصادر سنة 2015، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): الابعاد البيئية للتنمية المستدامة

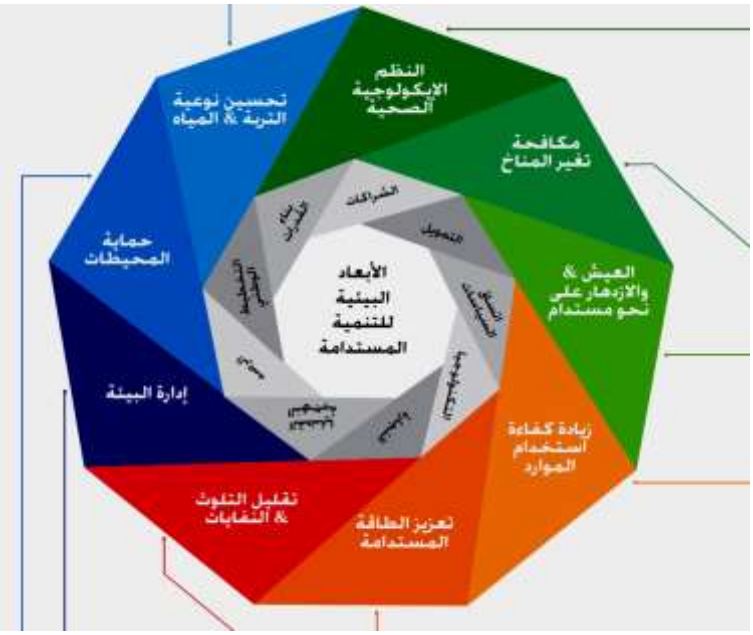

[1]: مرجع نفسه، ص: 5-6.

[2]: الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 36.

المصدر: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015، ص: 51.

ويشير ذات التقرير أنه ما يقرب نصف أهداف التنمية المستدامة والتي تم تحديدها ضمن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، ترتكز على القضايا البيئية بصورة مباشرة أو تعالج استدامة الموارد الطبيعية مثل الفقر، والصحة والغذاء والزراعة والمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية والطاقة وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين والمحيطات والنظم الإيكولوجية. [1]

وعليه، فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يعنى بالدرجة الأولى بالاستدامة البيئية واستخدام عناصر البيئة بطريقة لا تؤدي إلى استنزافها أو تدهورها والإضرار بها وهما مشكلتين رئيسيتين يحتدم حولهما النقاش في مجال البعد البيئي للتنمية المستدامة، إذ تتمثل هاتين المشكلتين في: [2]

- ✓ مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات الطبيعية.
- ✓ مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية).

إذ تنتج المشكلة الأولى عن ظاهرة التلوث التي يزداد القلق بشأنها منذ تسعينات القرن الماضي، إذ أدت الأنشطة الصناعية والحربية المتزايدة عبر العالم إلى حدوث احتباس حراري ناتج عن الزيادة في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وهو من الغازات الدفيئة التي تهدد البيئة، مما تسبب في اختلال مناخي بيئي تمثل في ظواهر طبيعية عديدة مثل[3] التصحر، الجفاف، ذوبان الثلوج بمعدّل أسرع من السابق، فيضانات، أعاصير....إلخ

أما المشكلة الثانية فهي نتاج لتقليل قيمة الموارد الطبيعية أو تراجع قدرتها عن أداء دورها في النظام البيئي، وذلك من خلال زيادة معدّلات استهلاك هذه الموارد نظرا لسعي المؤسسات الاقتصادية وراء تحقيق

[1]: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015، ص: 50.

[2]: عماري عمار، مرجع سابق، ص: 06.

[3]: علي قابوسة وحمزة طيبي، مرجع سابق، ص: 179.

معدّلات أعلى للنمو الاقتصادي الذي يستوجب زيادة حجم الأنشطة الزراعية والصناعية وزيادة قيمتها بما يتوافق مع النمو الديمغرافي في الدول.

كل هذه المساعي تتسبب مجتمعة في الضغط في استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي إلى سوء استخدامها نظرا لغياب الوعي البيئي لدى الأفراد خاصّة في دول العالم الثالث، فالاعتماد على الطرق المتقادمة تكنولوجيا أو البدائية يؤدي إلى تدهور قيمة الموارد الطبيعية وضياعها دون الانتفاع بها ناهيك عن عدم وجود تخطيط بيئي يراعي عدم استنزاف هذه الموارد خاصّة غير المتجددة منها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التخطيط البيئي يعتبر كإستراتيجية من استراتيجيات الإدارة البيئية التي تهدف إلى حشد الطاقات البشرية من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل يسمح لنا الانتفاع منها لأطول مدة زمنية ممكنة لتحقيق استدامتها[1] ومن ثمة تحقيق استدامة بيئية.

لقد تعاقبت الاتفاقيات والندوات والمؤتمرات بهدف مناقشة واقع الحال بالنسبة لقضايا البيئة ولتقييم ما أقرته الاتفاقيات السابقة وتحليل ما تم النجاح في تحقيقه وما لا يزال يشكل خطرا على الجيل الحاضر والجيل القادم، وذلك ما استدعى ضرورة البحث والتمحيص بشكل شامل ودقيق لكل الجوانب والعناصر التي من شأنها التأثير على مساعي تحقيق الاستدامة البيئية، وقد كان من بين أهم هذه العناصر " المؤسسة الاقتصادية" باعتبارها جزءا مهما في نموذج التنمية المستدامة، وباعتبارها النواة الأولى لاقتصاد أي بلد خاصة في ظل سعيها وراء تحقيق منافعها المستقبلية وتعظيم ثرواتها، وهو االأمر الذي تولدت عنه مشكلتي الثلوث واستنزاف موارد الطبيعة.

3/ دور المؤسسة الاقتصادية في الحفاظ على البيئة

بالرجوع إلى الشكل رقم (1) من هذه الورقة البحثية والذي رصدنا من خلاله أهم محطات تطور مفهوم التنمية المستدامة، فأنه يلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية ظهرت كأحد الأطرف الفاعلة التي كان منوطا بها السعي نحو تحقيق تنمية مستدامة خاصة بعد مؤتمر قمة الارض بجوهانسبرغ، حيث تبين أن التنمية المستدامة تعتبر مسعى عالمي تتظافر من أجله الحكومات وهيئات المجتمع الدولي والمؤسسات والمستهلكين وذلك من

[1]: غريب بولرياح وبضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر، 2012، ص: 115.

خلال تحقيق تنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية والحفاظ على البيئة، وعليه فالمؤسسات الاقتصادية لابد ان يكون لها دورا فاعلا في حماية البيئة ومن ثمة المساهمة في إحداث استدامة بيئية في إطار حوكمة بيئية عالمية، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (3): الاطراف المعنية بحماية البيئة

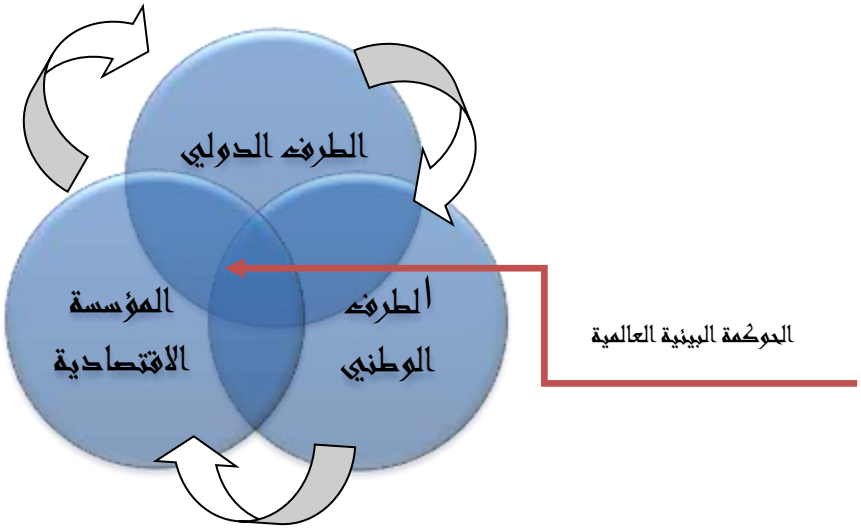

المصدر: عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2012 ، ص: 05

إن المؤسسة الاقتصادية اليوم وفي ظل ما تفرضه البيئة من تحديات وفي ظل التداعيات الدولية البيئية، اصبحت مجبرة على انتهاج سلوك بيئي نابع من إدراكها التام بالمخاطر البيئية الناجمة عن مختلف أنشطتها، وبذلك وجب الاهتمام أكثر بأدائها البيئي بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية البيئية بشكل خاص

والأهداف التنموية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى قيام مسؤولية بيئية تقع على عاتق المؤسسة تتجسد من خلال سلوك بيئي يقتضي[1]:

– تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء وأحداث الضوضاء؛

– تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي لتقليل المخلفات؛

– التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث ومن ثمة تخفيض تكاليفه.

3-1 السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية: يعتبر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية مدخلا أساسيا لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة يقود المؤسسة نحو ضرورة تبني استراتيجية متكاملة تضمن تحيق النمو في ظل التخفيف من الآثار البيئية، والجدول أدناه يبين وجهات نظر جمعيات مختلفة فيما يتعلق بتعريف السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالشكل الذي يكفل حماية البيئة والحفاظ عليها:

الجدول (1): تعريفات مقترحة لهيئات عالمية حول سلوك المؤسسة الحامية للبيئة

الجمعية	التعريف المقترح
كفاح طبيعة	المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي.
هيئة 2	المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة.
Cooper و lybrand	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: – خفض استهلاك المواد الأولية – تمديد مدة عمر المنتجات. –خفض استهلاك الطاقة – خفض المخلفات الجوية. –خفض كمية أو أضرار النفايات –استعمال مواد مسترجعة.
Green peace	حماية البيئة تعني امتلاك أثار ايجابية فقط على البيئةبالرغم من عدم وجود فعلي لحماية البيئة من طرف المؤسسة.
أصدقاء الأرض	المؤسسة لا تحمي البيئة، فعملية الإنتاج تفرز آثارا سلبية على البيئة؛ وفي أي حال

[1]: الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 88.

	من الأحوال فتمويل فعل ايكولوجي (مثال إعادة التشجير) لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.
Réseau Ecole Nature	حماية البيئة من طرف المؤسسة هو الحد من تخريب البيئة وإعطاء أولوية للتحسينات البيئية حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الربح.
شركة وطنية لحماية الطبيعة	المؤسسة وحماية البيئة مفهومان متلازمانوعلى الرغم من أن المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تدرك مفهوم التنمية المستدامة.
WWF	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني – :الحفاظ على موارد كوكبنا أي – :الموارد الأولية –سيرورة الإنتاج –التعليب. –التوزيع – إفراغ النفايات –استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المديين القصير و الطويل –خفض التلوث والتبذير –إدخال منتجات محترمة للبيئة –احترام التشريعات –تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية

Source : Emmanuelle Reynaud : les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997, p: 29.

استنادا إلى هذا الجدول يمكن اعتبار السلوك البيئي نهج متعدد النواحي لا يقتصر على نشاط معين داخل المؤسسة أو مصلحة بذاتها، وإنما هو نهج شامل لابد أن يكون نابعا من وعي بيئي لدى كل أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم الهرمية من خلال تسخير كل الجهود والامكانيات واحترام التقنين البيئي بما يوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية

3-2 متطلبات انتهاج السلوك البيئي: أفضت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عنيت بقضايا البيئة عبر مختلف المراحل الزمنية عن حلول بيئية تم تقديمها في شكل مجموعة من الآليات والأنظمة التي تعكس ممارسات يتحقق من خلالها السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالشكل الذي يكفل الدور المنوط بها اتجاه تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ومن بين أهم هذه الأنظمة مايلي:

أ. نظام الإدارة البيئية: يمكن اعتبار نظام الإدارة البيئية بمثابة أداة إدارية مرنة، تساعد المؤسسات على فهم وتقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها وعملياتها من خلال إطار تكاملي تحقيقا للإدارة الكفأة للمخاطر والتأثيرات البيئية الحالية والمحتملة[1] ؛ فالإدارة البيئية هي نهج جديد يخدم مساعي الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالبيئة في كل أوجه النشاط داخل المؤسسة، وقد تمكنت العديد من الهيئات الدولية من وضع مواصفات يبنى على أساسها نظام الإدارة البيئية داخل المؤسسات، حيث كان من أهمها مواصفة أيزو 14001 نسخة 2004، وتتلخص مظاهر إنشاء نظام إدارة بيئية وفق مواصفة الإيزو 14001فيما يلي[2]:

- تحديد وتحليل الآثار والمظاهر البيئية؛
- تحديد سياسة بيئية للمؤسسة؛
- الالتزام تجاه إحترام وتسيير التشريعات البيئية؛
- تحديد أهداف التحسين والبرامج البيئية؛
- التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة؛
- الإتصال البيئي؛
- التحكم في حالات الأخطار البيئية

[1]: زين الدين بروش وجابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسات " دراسة حالة شركة الاسمنت"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر2011 ، ص: 649

[2]: مرجع نفسه، ص: 653.

ويعتبر التدقيق البيئي من أهم مكونات نظام الإدارة البيئية وهو عملية يتم من خلالها التحقق من مطابقة الانبعاثات الهوائية أو المائية أو المخلفات الصلبة للمعدلات مع المعايير الواردة في قانون البيئة المحلي[1].

ب. نظام المحاسبة البيئية: كغيرها من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالاستدامة البيئية، يعتبر نظام المحاسبة البيئية مفهوما بيئيا يعكس السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تتضمن تحديد وتجميع وتحليل البيانات واستخدام نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات تتمثل في [2]:

– المعلومات الفيزيائية المتعلقة باستخدام وتدفقات الطاقة والماء والمواد ومن ضمنها النفايات؛

– المعلومات المالية المتعلقة بالتكلفة البيئية وكيفية وإمكانية تخفيضها والإيرادات الخاصة بها .

فالمحاسبة البيئية تمكن من قياس وتحليل التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث ليتم دمجها ضمن تكلفة المنتج النهائي الأمر الذي سيضفي مصداقية أكبر وشفافية على المعلومات المحاسبية والمالية والتي تساعد العديد من الاطراف (ملاك، حملة أسهم، دائنين مستثمرين ...) على اتخاذ قرارات على أعلى درجة من الرشادة.

إن الاهتمام المتزايد بالمحاسبة البئية نابع من أهمية تكاليف التلوث الناجمة عن الإضرار بالبيئة ضمن التكلفة الكلية للمنتج، فالعمل على تخفيض هذه التكاليف سوف يؤدي بالضرورة إلى خفض تكلفة المنتج بما يحقق هامشا ربحيا أعلى يضمن تحقيق عوائد معتبرة للمؤسسات، ناهيك وهو الأهم عن إرساء روابط للثقة بين المجتمع والمؤسسة لانتهاجها السلوك البيئي[3] واعتبارها " صديقا للبيئة" .

---

[1]: عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص: 10.

[2]: عمر إقبال المشهداني وعلي خلف الركابي، دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر2011 ، ص: 499.

[3]: عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص: 24 .

د. نظام التأهيل البيئي: إن إدراك المخاطر البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة يقودها ليس فقط إلى تبني نظام الإدارة البيئية أو تبني المحاسبة البيئية كل على حدى وإنا هذا الإدراك يستوجب تبني نظام أشمل يضم النظامين السابقين؛ إذ يصبح نظام التأهيل البيئي في هذه الحالة هو الانسب.

فالتأهيل البيئي للمؤسسة هو عملية شاملة ومتكاملة تضم مجموعة من الإجراءات والعمليات التقنية، المالية، التكنولوجية، الإدارية، القانونية والتوعوية، بغرض تحقيق أهداف المؤسسة (إنتاج نوعي،استغلال أمثل للموارد، كفاءة تسويقية و تحقيق ميزة تنافسية...) في ظل أداء اقتصادي قوي ومتوازن يضمن تحقيق النتائج التنموية في إطار يكفل تحقيق المعطيات البيئة[1].

وبذلك يمكن اعتبار نظام التأهيل البيئي دليلا جديدا للمؤسسات الاقتصادية للتميز يقودها إلى إنتاج منتجات نظيفة باستخدام مواد نظيفة وبالقدر الأمثل بيئيا (الماء، الطاقة...) وكذلك اتباع انماط استهلاكية مستديمة، فالتأهيل البيئي يؤهل المؤسسة بأن تصبح " صديقة البيئة" فعليا وبالتالي رائدة في توجهها بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

4/ بعض المؤسسات الرائدة في مجال المبادرات البيئية

4-1 تجارب بعض المؤسسات في الدول المتقدمة

لقد كانت الدول المتقدمة سباقة في إدراكها لمسؤولتها اتجاه البيئة، حيث بادرت بانتهاجها لبعض مظاهر السلوك البيئي، إذ تختلف هذه المظاهر من مؤسسة إلى أخرى بحسب عوامل عديدة، وفيمايلي أمثلة عن هذه المبادرات [2]:

– تعهدت نحو 25 مجموعة من مستثمري المؤسسات بإزالة الكربون من أصولها التي تقدر بنحو 600 مليار دولار بموجب تحالف إزالة الكربون من المحفظة المالية كما عالجت 21 مؤسسة تجارية وصناعية القضايا الكيميائية ذات الأولوية [3].

---

[1]: عائشة بن عطا الله، مرجع نفسه، ص: 06.

[2]: العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص: 74 – 78 .

[3]: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015، ص: 6.

– تعهدت بعض المؤسسات بالتقليل من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربو ن ومنها:

– شركة جنيرال الكتريك: حيث عملت على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بما لايقل عن 18.000 طن متري سنويا فضلا عن تقديم منتجات صديقة للبيئة

- شركة " تروا سويس SUISSE 3 "
- شركة شركة هيدرو كيبيك الكندية HYDRO–QUEBE حيث وصلت انبعاثات الشركة سنة 2010 حوالي 100000 طن بعدما كانت سنة 2006 حوالي 500000 طن

– تقترح بعض المؤسسات مبادرات للحفاظ على التنوع البيولوجي كشركة إيف روشيه YVES ROCHER

– تقترح بعض المؤسسات بأن يكون من خلال سياسات البحث وتطوير منتجات أكثر حماية للبيئة، وكمثال على ذلك "شركة آيير Air التي تقترح طريقة جديدة في تشخيص التلوث البيئي بالاعتماد النباتات الطبيعية.

– ومن الأمثلة عن السلوك البيئي الذي اتبعته بعض المؤسسات الفرنسية وضع سياسات بيئية من شأنها أن تساعد في التحكم في ظاهرة الاحتباس الحراري منها:

- مجمع ACCOR الذي قام بتركيب سخانات للماء تعمل بالطاقة الشمسية، وهذا في فنادقه، من أجل مقاومة الاحتباس الحراري.
- كما قامت SOCIÉTÉ GÉNÉRALE بوضع مفرزات اختيارية للنفايات، وكذا إعادة استرجاع وتصنيع ورق الإدارات.
- أما مجموعة SUZE فقد أقامت شراكة لمدة سنتين مع الديوان الوطني للغابات من أجل وضع مشاريع لاسترجاع المياه القذرة، وبقايا الخشب بالإضافة إلى استخلاص الكربون دائما من أجل مكافحة الاحتباس الحراري.

– ودائما في فرنسا، قدمت الجمعية الخاصة بالمؤسسات من أجل مكافحة الغازات المسببة للاحتباس الحراري AERES للحكومة الفرنسية في سبتمبر" 2003 عقود التعهد الطوعي "لعدد من المؤسسات وهي 21 شركة متعددة الجنسيات تهدف هذه العقود إلى السعي إلى الوصول إلى تقليل انبعاث غازات المصانع الفرنسية في نهاية 2007 إلى 56 %

– كما عرفت مجموعة لافارج الفرنسية LAFARGE بمبادراتها المتعددة فيما يخص الالحفاظ على البيئة وقد تجلى ذلك من خلال:

- تخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون: قللت المؤسسة سنة 2010 من انبعاثاتها بنسبة 21,7 % بالمقارنة مع سنة 1990
- تدوير النفايات : استطاعت المؤسسة من رفع مستوى استعمال النفايات كمصدر من مصادر الطاقة بمصانعها بنسبة 20 %سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009
- التحكم في الأغبرة المنبعثة من المصانع : استطاعت المؤسسة تخفيض نسبة الأغبرة المنبعثة من مصانعها بنسبة 35,7 % سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009
- إعادة تأهيل المقالع : من بين ما تمتلكه المؤسسة من مقالع، فإن ما نسبته 84,5% يمتلك مخطط لتأهيل تلك المقالع بعد الانتهاء من استغلالها
- تصفية وإعادة استعمال المياه: بلغت نسبة الوحدات الإنتاجية سنة 2010 التي تمتلك محطات لتصفية المياه وإعادة استعمالها 73%

– أما شركة DHL الأمريكية فكانت مبادراتها اتجاه البيئة هي:

- تحسين الفعالية البيئية للمؤسسة من خلال تحسين مؤشر فعالية استهلاك الوقود والذي يؤدي إلى التقليل من انبعاثات المؤسسة من ثاني أوكسيد الكاربون
- المساهمة في إدارة النفايات في المناطق المنكوبة، حيث أخذت المؤسسة على عاتقها مصاريف 100 متطوع لمدة 83 يوم الذين قاموا بتدوير 7000 طن من النفايات

– شركة نيسان NISSAN اليابانية تنتج سيارات لا تبعث غاز ثاني أوكسيد الكربون خلال تشغيلها مما أهل الشركة للارتقاء إلى المرتبة الرابعة عالميا سنة 2014 بعدما كانت في المرتبة 20 سنة 2013 [1].

– قامت شركة شارب SHARP اليابانية بتطوير منتجات وخدمات مراعية للبيئة، وتعمل على تنفيذ العمليات التجارية بأسلوب مراعٍ للبيئة وذلك من خلال[2]

[1]: يرجى الاطلاع على الموقع : http//eltawkeel.com/News/3729/2014، تاريخ التصفح: 2017/09/20.

[2]: يرجى الاطلاع على الموقع: www.sharp-world.com/ae/corporate/info، تاريخ التصفح: 2017/09/20.

- تشارك بصورة إيجابية في الحد من استخدام الموارد وتقليل حجم ووزن المنتجات، واستخدام المواد المعاد تدويرها، وتطوير المنتجات والخدمات التي تساهم في توفير الطاقة، وإنتاجها وتطوير المنتجات المعمرة؛
- تضمن الاستخدام السليم للمواد الكيميائية المستخدمة في أنشطتنا التجارية والسيطرة عليها، وتشمل تلك الأنشطة الأبحاث والتطوير والتصنيع، بمستويات تستوفي البنود التي تنص عليها القوانين واللوائح أو قد تفوقها .
- تصمم منتجات تراعي فكرة إعادة التدوير – كنوع من السياسات – بحيث تكون هياكلها قابلة للفصل أو الفك، وسيتم استخدام مواد قابلة للتدوير كلما كان ذلك ممكنًا.

2-4 شركة نستله NESTLE: رائدة في مجال الاستدامة البيئية

شركة نستله السويسرية هي شركة متعددة الجنسيات وتمتلك فروعا عديدة عبر مختلف دول العالم، وتجدر الإشارة إلى أن شركة نستله حاصلة على شهادة نظام الإدارة البيئية على عدة أصعدة منها[1] :

- شهادة نظام إدارة البيئة :إن جميع مصانع نستله الشرق الأوسط للأغذية والمياه حاصلة على شهادة ISO 14001.
- شهادة البناء الصديق للبيئة من"ليد"، الولايات المتحدة الأميركية: مصنع كيت كات في نستله دبي الصناعية في تكنوبارك حاصل على هذه الشهادة، لأنه تم بناؤه بالامتثال لمواصفات البناء الصديق للبيئة ومعايير السلطات المحلية.
- الجائزة البيئية :تقدّمها وزارة البيئة والمياه في الإمارات العربية المتحدة، وكانت نستله دبي الصناعية في تكنوبارك قد حصلت عليها أثر أدائها البيئي مرتين، عام 2012 و 2013

وقد رفعت شركة نستله شعارا " التزاماتنا حول الاستدامة البيئية" كان عنوانا لمجموعة من المبادرات التي تعكس الاهتمام بالسلوك البيئي الرامي إلى الحفاظ على البيئة، ومن أهم هذه المبادرات[2]:

[1]: تقرير شركة نستله الشرق الاوسط، نستله في المجتمع"التأسيس لقيمة مشتركة والوفاء بالتزاماتنا" نستله الشرق الأوسط ، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص: 39 .

[2]: نفس المرجع أعلاه: ص ص : 36 – 38.

- تحسين استهلاك المواد بشكل فعال في عملياتها من خلال:

- عام 2014 ، حققت انخفاضا بنسبة % 15.9 لكمية النفايات للصرف مقارنة بالعام السابق له .حيث قدر مجموع التقدم المحرز بين عامي 2009 و 2014 وهو انخفاض إجمالي بنسبة 71 % في حين ارتفعت نسبة الإنتاج بنسبة 62% في الفترة نفسها.
- تم خفض استهلاك الطاقة بنسبة 4.1 % لكل طن من الإنتاج عام 2014 استطاعت الشركة بين 2009و 2014 أن تحقق نسبة انخفاض إجمالية لكمية استهلاك الطاقة وصلت حتى 26% لكل طن من الإنتاج في مصانع الأغذية في الشرق الأوسط.

- تحسين الاداء البيئي لتغليف المنتجات من خلال:

- عام 2014 ، قامت الشركة بوضع مقاييس محدودة لتخفيض المواد المستهلكة في ما يخص العلب الكرتونية، صناديق الشحن، والبلاستيك المستخدم في أكياس وظروف نيدو، الأمر الذي أدى إلى توفير ما يقارب ال 462 طن في مواد التغليف والتعليب.
- على المستوى العالمي، تتوسع الشركة بمجال التصميم البيئي للتغليف عبر الانتقال من استخدام PIQET، وهي أداة تقييم الأداء البيئي لأساليب التغليف، إلى اعتماد مقاربة التصميم البيئي للتنمية المستدامة للمنتج EcodEX ، وهي مقاربة بديلة أوسع تغطي العملية الإنتاجية بأكملها.

- تلعب نستله دورا رياديا في مجال التغير المناخي من خلال:

- عام 2014 ، قامت نستله بتحقيق انخفاض بنسبة 1.5% من انبعاث الغازات الدفيئة لكل طن من الإنتاج مقارنة بعام 2013 واستطاعت الشركة خلال الفترة بين 2009 و 2014 خفض الانبعاثات المباشرة للغازات الدفيئة بنسبة 25 % لكل طن من الإنتاج.
- تستخدم نستله الشرق الأوسط المبردات الطبيعية، الأمونيا، في جميع نظم التبريد الصناعية لديها.

- تعمل الشركة على تحقيق فعالية في استهلاك المياه واستدامتها من خلال:

- عام 2014 ، قامت نستله بتخفيض سحب المياه لكل طن من الإنتاج بنسبة 4.8% مقارنة بعام 2013، محققة بذلك انخفاضا إجماليا بنسبة 42% بين عام 2009 و 2014 وفي نفس الفترة،

وبينما ازداد حجم إنتاجها في المنطقة بنسبة 62% ، خفضت المعدل المطلق لسحب المياه بنسبة 6%.

- قامت نستله الشرق الأوسط بتطوير أهداف محددة للاستمرار بتخفيض كمية سحب المياه عبر تحسين فعالية الاستخدام حيث تم وضع مشاريع لتخفيض استهلاك المياه وتتم متابعة الأهداف باستخدام أدوات خاصة بنستله لقياس كمية التوفير الفعلي مقارنة مع التوقعات.
- مراقبة موارد المياه: مع نهاية عام 2014 ، كان قد تمّ تدقيق 90% من أنشطة مصانع نستله ووترز NESTLE WATERS في الشرق الأوسط لضمان مراقبة موارد المياه.

خـــــاتمة

في ختام هذا البحث يكون بالإمكان القول بأن العالم يتطور بصورة كلية وعلى جميع الأصعدة، الأمر الذي استوجب معه التغيير والتطوير في المفاهيم والرؤى، فرفاهية الشعوب لم تعد تقف عند حد التنمية فقط، فقد تخطت ذلك لتصبح قضية متعددة الأبعاد تضمن تلبية احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية.

فالتنمية المستدامة اليوم أضحت قضية الجميع، شعوبا وحكومات وهيئات مجتمع دولي ومؤسسات، يأخد فيها البعد البيئي حصة الأسد من الاهمية باعتبار أن البيئة هي مصدر الموراد الاقتصادية التي هي أساس المشكلة الاقتصادية " الندرة"، وبالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي يعتمد على هذه الموارد وبالنظر إلى سوء استخدامها والافراط فيه فقد ظهرت أخطارا بيئية أثرت سلبا على التوازن بين التوجهات الاقتصادية المتمثلة في النمو وبين الحفاظ على البيئة.

ولإعادة التوازن، كان السعي وراء تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة حلا فرض على المؤسسة الاقتصادية حتمية تغيير سلوكها البيئ بشكل يحقق استدامة بيئية، حيث بادرت عديد الشركات في الدول المتقدمة كما تبين من خلال هذا البحث إلى وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها وبرامجها محاولة بذلك حماية البيئة والمساهمة في التقليل من أخطارها.

استنادا إلى هذا الطرح الختامي، وبناء على ماجاء في هذا البحث يمكن تلخيص النتائج فيمايلي من النقاط:

– تعتبر المؤسسات الاقتصادية وعلى المستوى الدولي مسؤولة عن الإضرار بالبيئة؛

– وتعتبر في ذات الوقت طرفا فاعلا ومهما يعول عليه في إزالة أو الحد من هذه الأضرار؛

– تمتع المؤسسة الاقتصادية بالوعي البيئي ضرورة تمكنها من المضي قدما في تحقيق مساعى الاستدامة البيئية؛

– يستلزم الحفاظ على البيئة تبني أنظمة بيئية تضمن تحقيق مستويات أعلى من الأداء البيئي وتؤهل المؤسسة للتميز؛

في ضوء هذه النتائج، يأتي اقتراح جملة من الحلول فيمايلي:

– بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات الدولية لسن القوانين البيئية والاتفاق والمصادقة عليها، لابد من جعلها منبرا توعويا للمؤسسات الاقتصادية التي لا تزال بعيدة عن مساعي الاستدامة البيئية بحكم قلة امكاناتها أو ضعف حكوماتها في ارساء قوانين بيئية محلية تخدم هذه المساعي؛

– مساعدة الحكومات في الدول النامية والفقيرة على ايجاد حلول بيئية تتفق مع الامكانات المالية، والمادية لمؤسساتها الاقتصادية حتى تسود الحماية البيئية العالم بأسره وليس دولة دون أخرى؛

– إحداث معاهد جزائرية متخصصة في الاقتصاد البيئي والقضايا البيئية بغرض تكوين إطارات متخصصة ومؤهلة يكون لها دورا فاعلا في وضع أطر مناسبة للسلوك البيئي في المؤسسات الجزائرية؛

– احتداء المؤسسات الجزائرية حدو المؤسسات في الدول المتقدمة من حيث إدراكها و إيمانها بأهمية دورها في حماية البيئة، ومن حيث مبادراتها خاصة فيما يتعلق بتدوير النفايات، وتخفيض استهلاك المياه؛ والتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛

– تخصيص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لميزانيات من أجل دعم برامج البحث التطوير بهدف تطوير منتجات تراعي البيئة بالإضافة إلى تطوير آليات وتقنيات تتفق مع القوانين البيئية المحلية والدولية.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

- أسامة صادق طيب وآخرون، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والامول، سلسلة إصدارات " نحو مجتمع المعرفة"، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، الإصدار الحادي عشر، 2006.
- بيتار نادين شاهين ، الحلول المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة للمدن، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، 2016.
- الأشوح زينب صالح ، الأطراد والبيئة، دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
- الجوزي جميلة ، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2012.
- الحرتسي عبد الله حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 .
- الدوسري منصور عبد الهادي ، أهمية محاسبة التكاليف في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2011.
- العايب عبد الرحمن ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- المشهداني عمر إقبال والركابي علي خلف، دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 .

– بروش زين الدين ودهيمي جابر ، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسات " دراسة حالة شركة الاسمنت"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22و 23 نوفمبر 2011 .

– بن عطا الله عائشة ، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 06–07 نوفمبر 2012

– بولرباح غريب وبضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20–21 نوفمبر، 2012.

– حسون عبدالله محمد وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم، العناصر و الأبعاد، مجلة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، العراق، العدد 67، 2015.

– خامرة الطاهر ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حالة سوناطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

– عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 أبريل 2008.

– فرغلي أحمد حسن، البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007.

– قابوسة علي طيبي وحمزة ، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع (04)، جانفي 2014.

- كافي مصطفى يوسف ، اقتصاديات البيئة والعولمة، المنهل، 2013.

التقارير

- التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015.
- تقرير شركة نستله الشرق الاوسط، نستله في المجتمع"التأسيس لقيمة مشتركة والوفاء بالتزاماتنا" نستله الشرق الأوسط ، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2015.
- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو 1992، المجلد الاول" القرارات التي اتخذها المؤتمر، نيويورك، 1993.

المراجع باللغة الأجنبية

-REYNAUD Emmanuelle: les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997.

- Report of the world commission on environment and development, UNATED Nations, GENERAL ASSEMBLY, 04 August 1987.

Sites Internet

- www.sharp-world.com/ae/corporate/info ،
- http//eltawkeel.com/News/3729/2014
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/